# مسئولية الدولة عن التغيرات المناخية
# State responsibility for climate change

بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السنوي الثاني والعشرون

**الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية**

**Legal and Economic Aspects of Climate Change**

**١٩-٢٠ مارس ٢٠٢٣ م**


إعداد

**المستشار/ حمزة وليد مصطفى قناة**

قاضي محاكم الصلح لدى القضاء الأردني

**Hamzah Walid Mustafa Qanah**

*Justice of the peace in the Jordanian judiciary*

# مسئولية الدولة عن التغيرات المناخية

**الملخص**

يعرف قانون تغير المناخ بأنه مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بمعالجة ظاهرة تغير المناخ من خلال التغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري أو تخفيفها أو تعديلها، وترجع ظاهرة تغير المناخ إلى انبعاث غازات تسمى بغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ، وتعتبر القواعد المنظمة لموضوع المناخ، بطبيعتها، جزءًا من القانون البيئي، وهو مجموعة من القواعد التي تختص بحماية البيئة، وبالتالي، فإن البيئة هي مجموعة من العوامل التي لا تستغنى عنها الحياة على الأرض، وهذه العوامل الأساسية تشكل ما يسمى بالمحيط الحيوي.

ومن أهم المصادر الدولية لتنظيم المناخ هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٢ ، وبروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٧، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥. كما توجد قواعد موضوعية لحماية المناخ والتي تتمثل في حماية المناخ المستقر والعناية بالمناخ. وحماية التقويم البيئي وحقوق الإنسان، وانتهت المحكمة الدستورية بكولومبيا إلى الإقرار بدستورية التزام الدولة بمكافحة تغير المناخ.

وفيما يتعلق بدعاوى المسؤولية التي تقام ضد الدولة ، فيستخدم القضاء مفهومًا أكثر توسعًا في تحديد معنى الخطأ، فلا يقتصر الخطأ الذي ترتكبه الإدارة على مخالفة المشروعية ، بل قد يشمل أيضًا السلوك المادي البحت، كما قد يكون الخطأ مجرد عدم اتخاذ إجراء. وقد يشمل تقصير الدولة التنظيمات اللائحية بأكملها التي يتم تقييمها بشكل عام ، ويتم تقدير وجود الضرر بطريقة واقعية واضحة ولاحقة من شأنها أن تسهل إثبات الخطأ عدم تحرك الدولة.

**Abstract**

**Climate change law is defined as a set of legal rules related to addressing the phenomenon of climate change by overcoming, mitigating or modifying global warming. The phenomenon of climate change is due to the emission of gases called greenhouse gases into the atmosphere. From the environmental law, which is a set of rules that concern the protection of the environment, and therefore, the environment is a set of factors that are indispensable to life on Earth, and these basic factors constitute what is called the biosphere.**

**Among the most important international sources of climate regulation are the United Nations Framework Convention on Climate Change in 1992, the Kyoto Protocol on Climate Change in 1997, and the Paris Agreement on Climate Change in 2015. There are also objective rules for climate protection, which are to protect a stable climate and take care of the climate . And the protection of environmental assessment and human rights, and the Constitutional Court of Colombia ended up recognizing the constitutionality of the state's commitment to combating climate change.**

**With regard to liability claims that are filed against the state, the judiciary uses a more extensive concept in defining the meaning of error, as the error committed by the administration is not limited to violating legality, but may also include purely material behavior, and the error may be a mere failure to take action. The state's default may include the entire regulatory framework assessed in general, and the existence of damage assessed in a clear and ex post facto manner that would facilitate proof of fault by the state's inaction.**

## المقدمة

بات تغير المناخ حقيقة تؤثر في الوقت الحالي على جميع مناطق العالم دون استثناء، وأصبحت تداعيات مستويات التأثير المتوقع للغازات الدفيئة العالمية على البشر كارثية.

حيث لم تعد مشكلة المناخ مشكلة منذ عقدين أو ثلاثة عقود كما هي الآن، فهي اليوم تعد حالة طوارئ مناخية، ويمكننا القول أن "مكافحة تغير المناخ" والتكيف معه هو أحد أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين من أجل تحقيق العدالة نحو تغير المناخ، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والأخلاقية الجديدة التي تمس العلاقة بين الأجيال.

ولقد بدأت مفاوضات المناخ منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، لكنها لم تحقق شيء في هذا المجال الخطير، ولقد حان الوقت الآن لتجربة استراتيجية أخرى. يجب ألا تحتكر الحكومات فيها معدل تغيير مسارها.

وهناك حاجة ملحة للعدالة المناخية مع تفعيل دور مهم للمواطنين والمجتمع المدني، حيث لا يمكن لهذه الهيئات أن تظل مكتوفة الأيدي في مواجهة التطلعات المناخية للسلطات الوطنية، مما دفعهم إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوقهم الأساسية في الدولة لمواجهة التقاعس المناخي من جانب الدولة، في حين أن هذه الإجراءات القانونية التي تتطلب تشريعات مناخية عادلة ينبغي أن تستهدف الشركات التي تهاجم هذه التشريعات.

ومن الملاحظ أن هذه الأنواع من الدعاوى القضائية تظهر بعض الاستياء من المجتمع المدني، الذي يعتقد أن الدولة لا تنتهج سياسات طموحة في مواجهة تغير المناخ.

وطبقًا لبيانات مركز سابين لقانون تغير المناخ بجامعة كولومبيا، تم رفع ما مجموعه ١,٥٨٧ دعوى مناخية بين عامي ١٩٨٦ ونهاية مايو ٢٠٢٠ وهي مفصلة على النحو التالي (١٢١٣ دعوى في الولايات المتحدة الأمريكية و ٣٧٤ دعوى في ٣٦ دول أخرى، وتم رفع معظم القضايا في أستراليا (٩٨) قضية، والمملكة المتحدة (٦٢) قضية ومحاكم الاتحاد الأوروبي (٥٧) قضية).

وقد أدت بعض النجاحات التي تحققت في التقاضي في جميع أنحاء العالم، كما هو الحال في هولندا وكولومبيا وباكستان، إلى زيادة التقاضي في بعض البلدان التي تعاني من آثار تغير المناخ، سواء ضد الدولة أو ضد الشركات الخاصة.

## أولاً: موضوع البحث وأهميته:

موضوع البحث هو القضايا المناخية والقضايا ذات الصلة أمام المحاكم الإدارية، ومن خلال هذا البحث سوف نناقش الدعاوى القضائية المرفوعة أمام المحاكم الإدارية الفرنسية، سواء كانت دعاوى قانونية مناخية أو قضايا تتعلق بالمسؤولية المناخية تهدف إلى مسؤولية الدولة عن زيادة انبعاثات الغازات والاحتباس الحراري، ونتناول أركان المسئولية عن الأضرار التي تنتج عن هذه الانبعاثات.

ويعتبر تغير المناخ من أكبر التحديات البيئية والتنموية التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين، وفي نفس الوقت يشكل تهديدًا على كوكب الأرض والناس الذين يعيشون عليه، وهذا التهديد بدوره يظهر في ارتفاع حرارة الغلاف الجوي،

والفقد المتسارع للتنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى تغير المناخ على أنه عامل مضاعف للتهديد والتوتر على المستويين الوطني والدولي.

**ثانيًا: أهداف البحث:**

يلزم لمعالجة أركان المسئولية عن الأضرار التي تترتب على الانبعاثات الحرارية وتغير المناخ، تحديد الجوانب الموضوعية للمطالبة بالمسؤولية المناخية، فيهدف هذا البحث إلى فحص شروط تحمل هذه المسؤولية، أي الخطأ والضرر والسببية بالإضافة إلى الأضرار، وسنرى في تحليل مصطلحات المسؤولية مدى صعوبة إثبات الخطأ والسببية في مجال المسؤولية المناخية.

**ثالثًا : إشكالية الدراسة**

لقد أثارت الدعاوى القضائية المتداولة الآن أمام المحاكم الإدارية الفرنسية عددًا من القضايا، ربما كان أبرزها أسئلة منطقية حول تأثير هذه الدعاوى القضائية على مبدأ فصل السلطات، ولعل أبرز القضايا القانونية المتعلقة بهذه الدعاوى القضائية تتمثل في تحديد عنصر الخطأ من جانب الدولة والسببية بين الخطأ والأضرار المطالب بها في الجانب المناخي. وتزداد هذه الصعوبة في ضوء ارتباط تغير المناخ بالعديد من النصوص القانونية على المستوى الوطني في فرنسا وعلى المستوى الأوروبي، وكذلك على المستوى الدولي بعد اتفاقية باريس ٢٠١٥، وهل يوجد تراخي من جانب الدولة في مجال مكافحة الاحتباس الحراري وعواقبه، أو هل الدولة اتخذت الخطوات اللازمة لحماية المناخ.

**رابعًا: منهج البحث:**

حتى نتمكن من معالجة موضوع البحث، نحتاج إلى دراسة الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ في الولايات المتحدة ودول أخرى لمعرفة المزيد عن أصولها، ومزايا

هذه الدعاوى القضائية، والعقبات التي واجهتها التقاضي المناخي في بدايتها، ومعرفة المزيد حول الأسس التي يستند إليها في مجال تحديد المسئولية عن تغير المناخ.

**خامسًا: خطة الدراسة:**

مبحث تمهيدي: ماهية قانون المناخ.

المطلب الأول: مضمون قانون المناخ.

المطلب الثاني: التنظيم الدولي لقانون المناخ

الفصل الأول: القواعد الموضوعية لحماية المناخ.

المبحث الأول: حماية المناخ المستقر والعناية بالمناخ.

المبحث الثاني: حماية التقويم البيئي وحقوق الإنسان.

الفصل الثاني: أركان المسئولية عن أضرار المناخ.

المبحث الأول: المسئولية على أساس الخطأ في إطار المناخ.

المبحث الثاني: المسئولية على أساس الضرر في إطار المناخ.

المبحث الثالث: علاقة بين الخطأ والضرر في إطار المناخ.

# مبحث تمهيدي

# ماهية قانون المناخ

سوف أتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: مضمون قانون المناخ.

المطلب الثاني: التنظيم الدولي لقانون المناخ.

## المطلب الأول

## مضمون قانون المناخ

أولاً: تعريف قانون تغير المناخ:

يمكن تعريف قانون تغير المناخ بأنه مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بمعالجة ظاهرة تغير المناخ من خلال التغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري أو تخفيفها أو تعديلها، وترجع ظاهرة تغير المناخ إلى انبعاث غازات تسمى بغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ([1]).

وكان أول بداية لظهور القانون المتعلق المناخ أو قانون تغير المناخ في سنة ١٩٩٢ في المؤتمر الخاص بقمة الأرض في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو ،

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ١٠.

والتي أسفرت عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورأى بعض الكتاب أنه بما أن هذه الاتفاقية ليست ملزمة ؛ وفي غياب محكمة دولية لتحديد مسؤولية الدول، فإن قانون المناخ هو أساس النزاعات التي ظهرت أمام المحاكم الوطنية في معظم دول العالم ([1]).

ويمكن القول بصحة هذا الاتجاه؛ لأن القانون الخاص بالمناخ يتشكل من عدد متعدد من المصادر القانونية التي يكون مضمونها مكافحة ظاهرة تغير المناخ، سواء أكانت هذه المصادر تنتسب إلى القانون الناعم، ويقصد به القواعد غير الملزمة التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية، أو كانت تنسب إلى القانون الجامد، وهو القواعد الملزمة المتعلقة بالعقوبات التي تشكل جزءًا من القانون الوطني ([2]).

وبالرغم من هذه القواعد، تطور قانون المناخ بشكل ملحوظ ، ويعود ذلك إلى تدخل القضاء الوطني في العديد من البلدان من أجل تسوية النزاعات التي أثيرت أمام المحاكم بشأن تغير المناخ ([3]).

**ثانيًا: العلاقة بين قانون المناخ وقانون البيئة:**

تعتبر القواعد المنظمة لموضوع المناخ، بطبيعتها، جزءًا من القانون البيئي. والقانون البيئي هو مجموعة من القواعد التي تختص بحماية البيئة، ويتم تعريف البيئة على أنها مجموعة من الظروف والعناصر الطبيعية للأرض مثل المياه والتربة والهواء، بالإضافة إلى طبقات الغلاف الجوي، والكائنات الحية والأنظمة الطبيعية التي تدعمها، وكذلك المواد العضوية والغير عضوية، فالبيئة إذن مجموعة من العناصر التي

1- Ch. Huglo, Réchauffement climatique, Journal spécial des sociétés, 23 juin 2018, n.45, p. 2.

٢- للمزيد د. غسان الجندي، القانون الدولي لحماية البيئة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤.

٣- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١١.

لا غنى عنها للحياة، وهذه العناصر الأساسية هى التي تشكل ما يطلق عليه المحيط الحيوي ([1]).

وبالتالي، فإن البيئة هي مجموعة من العوامل التي لا تستغنى عنها الحياة على الأرض، وهذه العوامل الأساسية تشكل ما يسمى بالمحيط الحيوي.

وترد قواعد الهواء والمناخ في قانون البيئة الفرنسي ضمن الباب الثاني في المواد ١-٢٢٠ حتى ٥٤-٢٢٩، وتتعلق هذه المواد عمومًا بخطط واستراتيجيات الكربون والطاقة والهواء والحفاظ على المناخ وتقليل انبعاثات الملوثات، كما تغطي الأحكام أيضا ظاهرة الاحتباس الحراري.

أما بالنسبة للأحكام المتعلقة بتدابير مواجهة تغير المناخ، فهي مقسمة في النظام الفرنسي على عدد من القوانين، مثل التقنين البيئي، وقوانين المباني والطاقة وأنظمة النقل؛ حيث يتم تطبيق هذه الإجراءات في هذا المجال وغيره؛ وهذا يفسر سبب تداخل قانون المناخ مع عدد من فروع القانون المتعددة ([2]).

ولقد نصت المادة (١٦/أ) من قانون حماية البيئة الأردني على أنه للوزير في حالات التلوث الطارئ أو الخطير وبناء على تقرير المفتش البيئي اتخاذ التدابير العاجلة لوقف التلوث بما في ذلك إصدار قرار بإغلاق المنشأة إغلاقًا مؤقتًا أو وقف نشاطها كليًا أو جزئيًا مدة لا تزيد على أسبوعين قابلة للتجديد إلى حين إزالة أسباب التلوث وتصويب الأوضاع وفقا لما تقرره الوزارة.

1- J.-M. Arbour et S. Lavallée, Droit international de l'environnement, éd. Y. Blai-Bruylant, 2006, p. 1.

٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٢.

## المطلب الثاني

## التنظيم الدولي لقانون المناخ

تـأتي فـي طليعـة المـصادر الدوليـة اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بـشأن تغيـر المنـاخ في عام ١٩٩٢ ، وبروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٧، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥.

أولاً: الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية:

تم اعتماد اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة الخاصـة بتغير المنـاخ ([1])، مـن خـلال اللجنـة الدوليـة للتفـاوض بـشأن الاتفاقيـة فـي الجـزء الثـاني مـن دورتهـا الخامـسة التـي انعقدت بولاية نيويورك بتاريخ ٩ مايو عام ١٩٩٢، وفتح بـاب التوقيـع عليهـا مـن قبـل الدول والمنظمات الدولية أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في الفترة من ٤ حتى ١٤ يونيو عام، ١٩٩٢، ثم في مقر منظمـة الأمـم المتحـدة مـن ٢٠ إلـى ١٩ يونيو عام ١٩٩٣.

وبالرغم من المصالح المختلفة للدول التـي ظهرت خـلال مفاوضـاتهم، ولا سـيما الاختلافات في الجوانب المالية والاقتصادية، إلا أن هذه الاتفاقية تعد ذات أهميـة كبيـرة؛ لأنه يتم تطبيقها على منطقة لم تكن في السابق موضوع قواعد القانون الدولي ([2]).

---

١- «Convention cadre des Nations unies sur les changements climatiques»، (NUCCCC)، ، ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في ٢١ مارس عام ١٩٩٤ ووقعتها مصر في ٩ يونيو عام ١٩٩٤ وصدقت عليها بتاريخ ٥ ديسمبر عام ١٩٩٤. وبلغ عدد الأطراف ١٩٧ طرفا حتى الآن.

2- Y. Petit, Environnement, Répertoire de droit international, 2020, n. 116.

وطبقًا لما توضحه المادة ٢ من الاتفاقية الإطارية، فإن هدفها النهائي هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند حد يمنع أي تدخل بشري خطير في النظام المناخي. ومن المناسب الوصول إلى هذا الحد في غضون فترة زمنية معقولة؛ بحيث يمكن للنظم البيئية التكيف بشكل طبيعي مع تغير المناخ؛ وحتى لا يتعرض إنتاج الغذاء للخطر واستمرار التنمية الاقتصادية بطريقة دائمة.

وتحدد هذه الاتفاقية اهتمامها لمجموعة من مبادئ القانون البيئي الدولي. حيث تُلزم المادة ٣ الدول الأطراف بالحفاظ على النظام المناخي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة ، من أجل تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. وتحدد هذه المادة أيضًا، إلى حد محدود، مبدأ التحوط ([1]).

كما تم وضع العديد من المبادئ الأخرى في الاتفاقية، وهي:

١- يلزم أن تضمن التدابير والسياسات التي يحتاجها تغير المناخ قيام علاقة محفزة بين الفعالية والتكلفة؛ بهدف أن تكون إجمالي الفوائد بأقل تكلفة مستطاعه ([2]).

٢- يناشد مبدأ الاقتصاد المفتوح جميع الأطراف إلى بذل الجهود الجماعية بهدف تحقيق نظام اقتصادي دولي صاعد ومنفتح على الغير ([3]).

٣- تلتزم الأطراف بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة ويجب أن يؤدي إلى ذلك مبدأ الاقتصاد المفتوح ([4]).

---

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٣.
٢- المادة ٣/٣ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
٣- المادة ٥/٣ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
٤- المادة ٤/٣ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتحدد هذه الاتفاقية هيكلًا مؤسسيًا، ويتمثل مؤتمر الأطراف (١)، وهو الهيئة العليا المسؤولة عن التنفيذ المؤثر للاتفاقية، وتعمل على إقامة برنامج مالي يختص بتدبير المساعدات المالية؛ بهدف نشر التكنولوجيا وتدعيم الدول النامية في هذا المجال (٢).

وتحتوي الاتفاقية على شرط الالتزام من جميع البلدان ، بما في ذلك التزام الاتفاقية على وجه الخصوص: بإجراء بحث وطني حول غازات الاحتباس الحراري ، ووضع خطة وطنية تعمل على تخفيف أضرار تغير المناخ وتفعيل إجراءات التكيف ، وتوفير الدعم المشترك للبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التعليم والتدريب ونشر الوعي العام عن موضوع تغير المناخ.

وتلزم الاتفاقية الأطراف المدرجة في الملحق الأول ، وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تكون لا تزال في مراحل التحول لاقتصادي بالعمل على تقليل الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري، وذلك بفرض قواعد وتدابير للحد من التغيرات المناخية (٣).

وتحدد الاتفاقية الإطارية فقط الأهداف العامة التي تترك للدول أسلوب التنفيذ بما يتناسب مع ظروفها، ولا توقع عقوبات على انتهاكها ، وتسمح بإمكانية إنشاء التزامات أكثر تحديدًا للدول من خلال المعاهدات اللاحقة، وبالتالي فهي تندرج ضمن قواعد القانون غير الملزم أو القانون الناعم.

---

1- Conférence des Parties , (COP)

٢- المادة ٧ ، ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

3- Y. Petit, Environnement, Répertoire de droit international, 2020, n.116-118.

**ثانيًا: بروتوكول كيوتو:**

**تم اعتماد بروتوكول كيوتو أثناء المؤتمر الثالث للأطراف في الاتفاقية الإطارية. وقد دخل هذا الميثاق حيز التنفيذ بتاريخ ١٦ فبراير عام ٢٠٠٥ بعد أن صدقت عليه الدولة الروسية. ومع ذلك ، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام التصديق على هذا البروتوكول ؛ بالرغم من أنها وحدها مسؤولة عن ربع الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري.**

**وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز نظام قانوني لحماية المناخ؛ يكون عن طريق إلزام الدول الصناعية بالعديد من الالتزامات، وتحقيقا لهذه الغاية ، فرضت أهداف رقمية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وطبقًا لما ورد بالمادة ٣ من البروتوكول ، يجب على البلدان المدرجة في الملحق ب بخفض انبعاثات ستة غازات الاحتباس الحراري ([1]).**

**ثالثًا: اتفاق باريس:**

**بتاريخ ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٥ تم إبرام اتفاق باريس، وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في غضون شهر نوفمبر عام ٢٠١٦، وقامت مصر بالتوقيع على هذا الاتفاق بتاريخ ٢٢ أبريل عام ٢٠١٦ ، وصدقت عليه بتاريخ ٢٩ يونيو عام ٢٠١٧ ، وقد بلغ عدد أطراف الاتفاق ١٨٩ طرفاً حتى الآن.**

**وينص الاتفاق على أن الدول المتقدمة يجب أن تأخذ زمام المبادرة من خلال التوقيع على تعهدات بالتيسير الكامل في جميع المجالات، ويلزم أن يكون لدى جميع**

---

**١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٤ وما بعدها.**

الأطراف خطة للتوافق مع تغير المناخ، وإن كان هذا الهدف دوليًا، إلا أن جهود الدول يجب أن تكون مناسبة.

ويلتزم جميع الأطراف بتقديم بيان حساب بمساهمتهم ، ولا سيما مع إمكانية التحقق من الخبرة الفنية لتجنب أي محاولة للتأخير ، وحتى يتم تنفيذ إطار من الشفافية بشكل مريح، وغير عقابي، وغير تدخلي، ويضمن احترام السيادة الوطنية. ودون فرض أعباء ليست مبررة على الدول الأطراف ([1]).

وكمثل الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو ، فإن اتفاقية باريس تبرز مسألة قوتها الملزمة، حيث يعتقد البعض أن القيمة الأساسية غير واضحة. لأنه لا يحتوي على التزامات فردية عددية للحد من غازات الاحتباس الحراري المماثلة لتلك الواردة في بروتوكول كيوتو ، ولكن الهدف من الاتفاقية وحدها هو الحفاظ على متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية إلى أقل من ٢٪ مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود لخفضه إلى ١,٥٪ ، ويحدد الإسهامات الوطنية للدول الأطراف ([2]).

---

١- Thieffry .P، L'accord de Paris sur le changement climatique: quelles contraintes؟ D. ٢٠١٦، p. ٣٠٤

٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٦ وما بعدها.

# الفصل الأول

# القواعد الموضوعية لحماية المناخ

سوف أتناول هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: حماية المناخ المستقر والعناية بالمناخ.

المبحث الثاني: حماية التقويم البيئي وحقوق الإنسان.

## المبحث الأول

## حماية المناخ المستقر والعناية بالمناخ

عرض على محاكم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حالات تتعلق بأن الحكومة انتهكت التزامًا عليها باحترام حق الأشخاص في الحفاظ على النظام المناخي مستقرًا، وقد قررت المحكمة العليا الأمريكية، رفضها الاعتراف بالحق في نظام مناخي مستقر، على الرغم من أن موقف القضاء الفرنسي لا يزال يتسم بالتأهب والانتظار.

وتتميز الدساتير حول العالم بميزة بيئية، ويعد دستور إيطاليا وخاصة في عام ١٩٤٧هو الدستور الأول الذي يحتوي على أحكام تتعلق بالبيئة بموجب نص المادة ٩ الخاصة بحماية الحياة الطبيعية، وكان الدستور المصري لعام ٢٠١٤ من الدساتير التي أولت البيئة باهتمام كبير، وقد أقر بالحق في البيئة، واعترف بالتزام الدولة بحمايتها

وبالمحافظة عليها، ووضع القواعد الملزمة التي تضمن استخدامًا رشيدًا للموارد الطبيعية لضمان تحيقي التنمية المستدامة، وحماية الحقوق الخاصة بالأجيال القادمة وذلك بموجب أحكام المادة السادسة والأربعون من الدستور، كما أشار ضرورة التزام الدولة بالحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة وذلك بموجب نص المواد أرقام ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ ([1]).

وبالرغم من عناية الدستور بنظام البيئة، إلا أن التزامه بنص خاص لمكافحة تغير المناخ لم يتجسد إلا مؤخرًا في عدد محدود من الدساتير. تسعة دساتير فقط تضمنت مكافحة تغير المناخ في أحكامها، وهي دساتير بوليفيا، ونيبال، وجمهورية الدومينيكان، وتايلاند، وتونس، والإكوادور، وفنزويلا، وساحل العاج، وفيتنام.

وفي هذا الخصوص يشير دستور دولة الإكوادور في المادة ٤١٤ إلى أن تتخذ الدولة التدابير المناسبة لمكافحة تغير المناخ ، والحد من الانبعاثات للغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، ومواجهة تلوث المياه، والتصدي لتدمير الغابات. أما بالنسبة لدستور ساحل العاج، فقد نصت الديباجة على أن يعبر المواطنين عن التزامهم بالمساهمة في الحفاظ على المناخ وحماية البيئة صحية من أجل الأجيال التالية ([2]).

ولا شك في القدرة على الالتزام بالنصوص الدستورية المتعلقة بمواجهة أو تخفيف تغير المناخ، طالما أنها صيغت بطريقة تجعل هذا النضال التزامًا على كاهل سلطات الدولة، وليس فقط السعي إليه. وتنفيذه حسب إمكانياتها. لأنه في الفرضية الأخيرة لا تزال قيمة النص ضئيلة ومن الصعب تطبيقه مباشرة في المحكمة.

---

١ـ د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١١٠.

2- Ch. Cournil, Etude comparée sur l'invocation des droits constitutionnels dans les contentieux climatiques nationaux, in Les procès climatiques, op.cit., p. 88 et 89

وباستثناء الحالة السائدة المتمثلة في عدم وجود التزام بمواجهة تغير المناخ في نصوص الدستور، فقد تم التوجه نحو محاولة استنتاج مبدأ الحق في نظام مناخي مستقر أو لمواجهة تغير المناخ من أحكام دستورية أخرى، وقد لاقى هذا الاتجاه العديد من الانتقادات.

وأثيرت مشكلة إقرار مبدأ حديث المتمثل في الحق في نظام مناخي مستقر ([1])، عندما تناول المدعون هذا الموضوع في قضية جوليانا أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية ، تأسيسًا على ما ورد بالتعديل التاسع لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتيح حماية الحقوق غير المنصوص عليها صراحة في الدستور. وهذه النقطة هي الحداثة الرئيسية في هذه الدعوى ؛ لأن هذا الحق المطالب به يعتبر شيئًا لم يسبق المطالبة به من قبل.

ومع أن المحكمة العليا قد تناولت مسألة الاعتراف بالحقوق الجديدة في أحكامها، فإنها لم تعترف سوى بعدد بسيط منها على مدى قرنين ونصف، ومنها الاعتراف بالحق في الإجهاض، والحق في الزواج للجميع، وغيرهم من الحقوق الأخرى، بغض النظر عن ما هو معترف به أنه يمكن تفسير دستور الولايات المتحدة بشكل متطور طبقًا للتحديات والتطلعات التي تواجه المجتمع الأمريكي.

وعارض المطعون ضدهم في طبيعة الحق المزعوم به من المدعيين، لكن محكمة الدرجة الأولى لم تقبل هذا الدفاع من جانب المدعي عليهم، معترفة بالحق في نظام مناخي مستقر يستطيع حماية حياة الإنسان. وذلك من خلال التشديد على أنه حق لا يمكن التضحية به في مجتمع منظم وديمقراطي.

---

1- Droit à un système climatique stable

وتؤكد المحكمة على إن وجود نظام مناخي مستقر هو أساس أي مجتمع، وبدونه ينعدم التقدم وإقامة الحضارات، وتحرص المحكمة على أن هذا الحق أساسي لدرجة أنها تؤكد على أنه لا يحتاج إلى نص صريح في صلب الدستور ، بل هو مرتبط بحقوق أخرى قائمة ([1]).

كما إنه من شأن الاعتراف بالحق في نظام مناخي مستقر أن يحدث تغييرًا مهمًا للفكر القانوني المعترف بها في الدستور الاتحادي، والتي تفرض فقط التزامات سلبية على السلطة التنفيذية، أي الالتزام بعدم التعدي على حقوق وحريات الأشخاص، أما الواجبات الإيجابية فلا ينص عليها الدستور إلا في حالتين استثنائيتين: الأولى في حالة العلاقة الخاصة، والثانية حالة المخاطر المستحدثة.

وقد وجدت المحكمة أن حالة المخاطر المستحدثة قابلة للتطبيق في الدعوى المنظورة أمامها، وبالتالي يمكن فرض واجبات إيجابية على الدولة إذا كان تنفيذها يعرض سلامة الأفراد للخطر، خاصة في حالات اللامبالاة المتعمدة ([2]).

وبالرغم من إحداث هذه التطورات الإيجابية إلا أنها لم تستمر. فقد أوقفت المحكمة العليا الإجراءات ودعت محكمة الاستئناف أن تحكم في طلب الحكومة بعدم قبول القضية. وفي نفس الوقت، هذا يعني ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة للأنشطة الإنسانية و عدم الاعتراف بمسؤولية الحكومة عن هذا العمل. ومن اللافت للنظر أن المحكمة العليا حكمت بوضوح بأنه لا يوجد حق في نظام مناخي يمكن أن ينقذ أرواح البشر.

---

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١١١.

2- E. Gebre, L'affaire Juliana et al. c. Etats-Unis et al., précité, p. 135 et

وتداولت الدعوى أمام محكمة الاستئناف في يونيو ٢٠١٩ وقضت برفضها في يناير ٢٠٢٠. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المحكمة الاستئنافية قررت العودة إلى الأخذ بالطبيعة السياسية لقضايا تغير المناخ وأن هذه القضايا خارجة عن اختصاص القضاء ([1]).

إقرار المحكمة الدستورية في كولومبيا بدستورية التزام الدولة بمكافحة تغير المناخ:

بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٦ ، أصدرت المحكمة الدستورية لكولومبيا حكمًا مهمًا بشأن حماية مناطق جبل باراموس في سياق الادعاء العام بعدم الدستورية على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٤١ من دستور كولومبيا.

ولجأت الحكومة إلى حظر استخراج المعادن في هذه المناطق واستغلال الوقود عن طريق قوانين مختلفة ، لكنها لم تترك هذا الحظر دون قيد، بل جعلت استثناءات منه، وأجاز القانون الصادر عام ٢٠١٥ استثناءات لمن لديهم تراخيص للمعادن قبل عام ٢٠١٠ ، وأولئك الذين لديهم تراخيص لاستخدام الوقود قبل عام ٢٠١٠.

وجادل الطاعنون بأن هذه الاستثناءات تنتهك أحكام الدستور من حيث النص الخاص بالحق في بيئة صحية ، وهو الحق الوارد بالمادة ٧٩ من الدستور ، وكذلك الحق في الموارد المائية ، الذي وضعته المحكمة الدستورية في أحكامها السابقة.

وقد قبلت المحكمة هذه الحجة وأجرت تحليلاً دقيقاً للنظم البيئية لمنطقة براموز والخدمات البيئية طويلة الأجل التي توفرها هذه المناطق للمجتمع. في هذا الصدد ، تشير المحكمة إلى أن هذه المناطق تلعب دورًا أساسيًا في إمدادات المياه ، حيث أنها

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١١٣.

مصدر للمياه التي يستهلكها السكان بنسبة ٧٠ ٪ ، وأنها مصدر رئيسي لامتصاص الكربون ، وبالتالي تساهم في التخفيف من تغير المناخ. كما تشير المحكمة إلى الدور الرئيسي للخدمات البيئية التي تقدمها هذه الأقاليم للمجتمع (.[1]

وتنتهي المحكمة بفرض عدد من الالتزامات على الحكومة ؛ لحماية التنوع البيولوجي ، مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد ، والحفاظ على المناطق البيئية ذات الأهمية الخاصة ، وتخطيط إدارة واستخدام الموارد الطبيعية لضمان تنميتها المستدامة ، والحاجة إلى صيانتها واستبدالها ، ومنع عوامل التدهور البيئي والسيطرة عليها ، وسن عقوبات تشريعية. والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالبيئة.

وتتجسد هذه الالتزامات ، وفقًا لرأي بعض الكتاب ، في الواجب الدستوري المتعلق بحماية البيئة الصحية ، وهو الالتزام الوارد في الدستور. وقضت المحكمة بأن الاستثناءات المتعلقة بحظر استغلال الموارد المعدنية والبترولية غير دستورية. ويتضمن هذا القضاء تفسيراً حديثاً وإيجابياً لأحكام الدستور المرتبطة بالبيئة ([2]).

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١١٤.

2- L. Gay et M. Fatin-Rouge Stefanini, L'utilisation de la Constitution dans les contentieux climatiques en Europe et en Amérique du Sud, TEEL, décembre 2018.

## المبحث الثاني

## حماية التقويم البيئي وحقوق الإنسان

**أولاً: مبدأ قبول الطعن ضد قرارات الشركات الكبرى بسبب مخالفة تقويم الأثر البيئي:**

يمكن إبطال القرارات المتعلقة بالمشاريع الكبرى ؛ لأسباب خاصة متعلقة بعدم استيفاء اشتراطات التقويم البيئي في حال كان يساهم في ظاهرة التغير المناخي. ويمكن القول بأن تقويم الأثر البيئي يعد أداة فعالة في التقاضي المناخي ، وهناك الآن اتجاه ظاهر لاستخدام دراسة تقويم الأثر البيئي كأداة أساسية في التقاضي المناخي. ومع ذلك ، لا يزال هذا الاتجاه جديدًا وجزئيًا ([1]).

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية سبقت في اعتماد دراسة تقويم الأثر البيئي سنة ١٩٦٩ من خلال قانون السياسة البيئية الوطنية ([2])، بمعنى أن يتم فعلها قبل البدء في تنفيذ أية مشروعات قد يكون لها تأثير على البيئة. واتبعت العديد من البلدان في وقت لاحق هذا الاتجاه.

موقف القانون الفرنسي من إدخال المناخ في دراسة تقويم الأثر البيئي تم إدخال دراسة تقويم الأثر البيئي ([3])، في القانون الفرنسي – للمرة الأولى - بموجب القانون رقم ٦٢٩ الصادر في ١٠ يوليو عام ١٩٧٦ الخاص بحماية البيئة. وتم طرحه أمام

1- C. Lepage et al, Le dérèglement climatique et l'étude d'impact, Journal Spécial des Sociétés, n. 45, 23 juin 2018, p.13
2-National Environmental Policy, NEP, 1969.
3- Etude d'impact

القضاء الوطني في العديد من المنازعات وكذلك على المستوى الأوروبي والعالمي. فنجد أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تجعله مبدأ أساسيًا في أليات صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك ، قضت محكمة العدل الدولية ، في حكمها الصادر في ٢٠ أبريل عام ٢٠١٠ ، بأنها تعتبر التزامًا بموجب القانون الدولي العام القيام بإجراء تقييم بيئي في حالة وجود أضرار مرتبطة بالأنشطة الصناعية المقترحة التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير. وتؤدي إلى حدوث العواقب السلبية عابرة الحدود ، لا سيما فيما يتعلق بالموارد المشتركة ([1]).

ويعتبر إدراج المناخ في دراسة تقويم الأثر البيئي وضع حديث. فقد تم إدراج تقييم تأثيرات المشروعات على صحة الإنسان، والتنوع الحيوي، والأرض والتربة، والمياه، والمناخ، والممتلكات المادية والمعالم الطبيعية، والتداخل بين جميع هذه العوامل ضمن دراسة التقويم البيئي بالمادة ١٢٢-١L. من قانون البيئة ، بعد تعديلها بمرسوم ٣ أغسطس عام ٢٠١٦ ، كما أن المادة ١٢٢- ٥ R بعد تعديلها بمرسوم ٢٥ أبريل ٢٠١٧، هي أيضًا أكثر وضوحًا في تحديد المناخ كعناصر يجب أخذها في الاعتبار ؛ وتنص على أن الدراسة يجب أن تشمل تأثيرات المشروع المناخية ومدى تهديده للمناخ ([2]).

**ثانيًا: العلاقة بين تغير المناخ وأثره على حقوق الإنسان:**

تسبب ظاهرة تغير المناخ العديد من الآثار التي يمكن ملاحظتها بالفعل في الوقت الحالي أو من المتوقع حصولها في المستقبل. وترتبط هذه التأثيرات بارتفاع درجة الحرارة على الكوكب. يمكن تلخيص هذه الآثار على النحو التالي: انخفاض في

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٤٦.
٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٤٧.

المناطق الثلجية ، وانخفاض في الجليد ، وزيادة مستوى سطح البحر ودرجة حرارة المياه ، وزيادة درجات الحرارة القصوى وموجات الحرارة ، ووفرة نزول الأمطار ، وزيادة في شدة الأعاصير المدارية، وزيادة المناطق التي تتضرر من الجفاف ([1]).

ويتضح أن هذا التغير في المناخ يؤثر أو سوف يؤثر بالسلب على حياة الإنسان. وقد أوضح التقرير الرابع لفريق الخبراء الدولي (GIEC) إلى آثار تغير المناخ في ستة مجالات: النظم البيئية ، وإنتاج الغذاء والماء ، والصحة ، والسواحل ، والصناعة، والمستوطنات البشرية ، والمجتمع.

ويوضح تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ أن زيادة درجة الحرارة فوق سطح الأرض، قد تؤثر بالسلب على استخدام حقوق الإنسان والتي تتمثل في: الحق في الحياة، والحق في الماء ، والحق في الغذاء الصحي، والحق في الصحة ، والحق في السكن المناسب ، والحق في تقرير المصير الذاتي.

ويؤثر تغير المناخ بطريقة خاصة على بعض الفئات البشرية الأكثر تعرضًا للخطر. بسبب عوامل الجنس أو الفقر أو السن ، ولأن من واجب الدول مواجهة هذه الظروف من أجل تحقيق مبدأ المساواة ([2]).

---

١ـ د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٣٨.

2- Office du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Rapport sur les liens entre les changements climatiques et les doits de l'homme, 15 janvier 2009, site https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/E56357C6197AD9B58525757D006A23F9-Rapport_complet.pdf

**مدى وصف آثار تغير المناخ انتهاكًا لحقوق الإنسان:**

**إذا كان لتغير المناخ تأثير على ممارسات حقوق الإنسان ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يعتبر هذا التأثير إهدارًا أو هجومًا على حقوق الإنسان. ومع ذلك ، من الصعب تحديد إلى أي مدى يعتبر هذا التأثير جزءًا من هذا الاعتداء من وجهة نظر القانون.**

**وهناك عدة أسباب لهذه الصعوبة في وصف هذه الآثار على أنها انتهاك لحقوق الإنسان. السبب الأول: هو أنه ليس من السهل من الناحية العملية فصل روابط السببية التي تربط انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في بلد معين بآثار محددة لتغير المناخ ، بالإضافة إلى مجموعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على حقوق الإنسان ([1]).**

**والسبب الثاني هو أن الاحتباس الحراري هو مجرد واحد من العوامل التي تساهم في تأثيرات تغير المناخ ، بما في ذلك الأعاصير والتدهور البيئي. وبالتالي ، من المستحيل عمومًا معرفة إلى أي مدى يمكن أن تُعزى ظاهرة واضحة تتعلق بتغيرات المناخ ، ولها تأثيرات على حقوق الإنسان، يمكن إسنادها إلى زيادة درجة حرارة الأرض.**

**أما السبب الأخير فهو أن التأثيرات السلبية لزيادة درجة الحرارة على الكوكب ما زالت مجرد فرضيات حول الضرر المستقبلي ، بينما لا ينشأ انتهاك حقوق الإنسان إلا بعد وقوع الضرر([2]).**

---

١ـ د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٣٩.

**2- Office du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Rapport sur les liens entre les changements climatiques et les droits de l'homme, 15 janvier 2009, précité, n. 70**

# الفصل الثاني
# أركان المسئولية عن أضرار المناخ

سوف ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المسئولية على أساس الخطأ في إطار المناخ.

المبحث الثاني: المسئولية على أساس الضرر في إطار المناخ.

المبحث الثالث: علاقة بين الخطأ والضرر في إطار المناخ.

## المبحث الأول
## المسئولية على أساس الخطأ في إطار المناخ

تختلف وسائل إثبات عنصر الخطأ في دعاوى الإلغاء عن تلك الموجودة في دعاوى المسؤولية، فيلزم على الطاعن في دعاوى الإلغاء أن يشير بدقة إلى الفعل القانوني المطعون عليه. وفي حالة أن الطاعن يثير إهمال الدولة ، فعليه أن يثبت أن عدم اتخاذ هذه الإجراءات القانونية في حد ذاته غير قانوني. وهذا يتطلب إثبات وجود التزام مسبق على الحكومة بأن تتدخل ، أي يقع عليها الالتزام باتخاذ قرار إداري ، ويصدر هذا الالتزام من أساس قانوني ملزم.

وفيما يتعلق بدعاوى المسؤولية التي تقام ضد الدولة ، فيستخدم القضاء مفهومًا أكثر توسعًا في تحديد معنى الخطأ، فلا يقتصر الخطأ الذي ترتكبه الإدارة على

مخالفة المشروعية ، بل قد يشمل أيضًا السلوك المادي البحت، كما قد يكون الخطأ مجرد عدم اتخاذ إجراء ([1]).

وقد يشمل تقصير الدولة التنظيمات اللائحية بأكملها التي يتم تقييمها بشكل عام، ويتم تقدير وجود الضرر بطريقة واقعية واضحة ولاحقة من شأنها أن تسهل إثبات الخطأ عدم تحرك الدولة.

**معنى فكرة الخطأ في قضايا مسؤولية الدولة عن تغير المناخ:**

تستخدم المحاكم الإدارية مفهومًا موسعًا للخطأ، فوجود خطأ بسيط يمكن أن يعقد مسؤولية الدولة ، وقد يكون هذا الخطأ نتيجة إجراء قانوني ، وفي هذه الحالة يكون الخطأ إيجابيًا، ويعني وجود خطأ أثناء أداء العمل ، وبالتالي فإن أي عدم مشروعية موضوعية تشوب القرار الإداري ، يمكن اعتبارها خطأ من حيث المبدأ، وأحد التطبيقات هو إصدار تصريح إداري لمنتج خطير لا يفي بالمتطلبات القانونية.

ويمكن أن يكون الخطأ نتيجة الامتناع أو عدم التدخل ، وهذا ما يعرف بالخطأ السلبي. وهذه الصورة يمكن أن تحدث في حالة اتخاذ القرارات الإدارية الفردية. ومن ذلك ما قرره مجلس الدولة بأن عدم تعليق أو إلغاء ترخيص التسويق للمنتج الدوائي من قبل الإدارة الصحية ؛ معتبرا أنها ارتكبت خطأ بالنظر إلى المعلومات التي كانت لديها منذ سنة ١٩٩٩ حول الآثار الجانبية الخطيرة للدواء ([2]).

ويمكن أن تظهر صورة الخطأ هذه من خلال الإهمال أيضًا في ممارسة السلطة التنظيمية. ومن الأمثلة على ذلك القضية الخاصة بمادة الأسبستوس، والتي حكم فيها

---

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٥٨.

2- CE, 9 nov.2016, Mediator, n. 393108, AJDA, 2017, p. 426, note Brimo, RDSS, 2016, obs. J. Peigné.

القضاء الإداري بأن الحكومة قد أخطأت بتأخير البدء في عمل دراسات لتحديد المخاطر التي يتعرض لها العمال بدقة من المنتجات التي تحتوي على مادة الأسبستوس ، فضلاً عن عدم وضع لوائح فعالة وكافية لحماية العمال([1]).

إن إثبات إهمال الدولة ليس بالأمر السهل دائمًا. ويمكن التمييز بين شكلين من التقصير: التقصير الكامل والتقصير الجزئي. ويمكن أن يكون إثبات الخطأ أمرًا يسيرًا في حالة الإهمال الكلي، لأن الحكومة لم تتدخل مطلقًا.

ولكن إذا كان هناك تقصير جزئي ، أي أن الحكومة قد تدخلت ولكن بشكل غير كافٍ ، فمن الصعب إثبات الخطأ ويمكن للمحكمة أن تفرض التزامًا على الدولة من خلال وسيلة وليس التزامًا بتحقيق نتيجة. ولكن مع ذلك ، يمكن القدرة على هذه الصعوبة بشكل كامل ، ففي الدعوى الخاصة بمادة amiante'L ، خلص القضاء إلى أن الدولة كانت مخطئة في عدم سن أي لائحة حول هذا الموضوع قبل عام ١٩٧٧ ، ولم يكن تنظيمها بعد عام ١٩٧٧ كافيًا بشكل مناسب ([2]).

أساس الخطأ في دعوى القرن:

يحقق الطاعنون في قضية القرن بحثًا عن مسؤولية الدولة بناء على الخطأ. ومن السهل أن نستنتج أن هناك التزامًا على الدولة لمواجهة التغيرات المناخية ، وأن وجود خرق يمثل أيضًا عيبًا واضحًا. وتعود هذه النتيجة إلى حقيقة أن عمل الدولة في فرنسا في نطاق الحفاظ على المناخ محاصر بمصادر قانونية عديدة ومنها القانون

1- CE, ass., 3 mars 2004, n.241151, Min.de l'emploi et de la solidarité C/. Consorts Bottella, AJDA, 2004, p. 974, chron. F. Donnat et Casas, RFDA, 2004, p. 612,concl. E. Prada-Bordenavv.

٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٥٩.

الداخلي، والقانون الأوروبي، والقانون الدولي. وتظهر الأحكام الملزمة بصفة خاصة في الميثاق الدستوري للبيئة ، الذي يسمح الاحتجاج بأحكامه مباشرة أمام القضاء ([1]).

وهناك صوص في الميثاق التي من خلال الربط بينها، وخاصة المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦، يمكن أن تفرض التزامًا على الدولة باتخاذ الإجراءات الوقائية وإعادة تهيئة التعديات الواضحة والمتوقع حدوثها على البيئة والصحة الناجمة عن تغير المناخ، وذلك بالرغم من عدم تناول موضوع المناخ بشكل صريح. بالإضافة إلى الالتزام بالرعاية في مكافحة التعديات البيئية، وهو ما قرره المجلس الدستوري.

وتتطلب القواعد الأوروبية من الدولة الفرنسية تحقيق أهداف الحد من غازات الاحتباس الحراري والاعتماد المصادر المتجددة في مجال إنتاج الطاقة، والتي تم تطبيقها في الصكوك القانونية الوطنية. لذلك ، يبقى السؤال ما إذا كان عدم تطبيق تلك الأهداف العددية المحددة في القانون يشكل انتهاكًا يمثل الخطأ؟ وهنا يرى الاجتهاد القضائي أن حكم Les miss de la Terre يمكن أن يستند إليه هنا بالكامل للوصول إلى تقرير التعرف على الأخطاء ([2]).

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن نطاق تدخل الدولة في فرنسا هو الضبطية الإدارية الخاصة في مجال معين، وهو مواجهة تغير المناخ ، مما يعزز فكرة وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال تغير المناخ.

1- CE, 26 fév. 2014, n. 351514, Association Ban Abestos France, AJDA, 2014, p. 476.

2- M. Moliner-Dubost, Les obligations étatiques en matière de lutte contre le changement climatique, RFDA, 2019, p. 629; A. Van Lang, L'hypothèse d'une action en responsabilité contre l'Etat, RFDA ,2019, p. 652.

وتجدر الإشارة ، إلى أن الدولة لم تعزف عن التدخل الكامل؛ لأن هناك العديد من النصوص والصكوك القانونية ، وبالتالي لا يمكن إثبات وجود تقصير غير مشروع ناتج عن عدم التدخل المطلق في تغير المناخ ، ولكن فقط التأخير في تطوير الوسائل اللازمة لتحقيق الغايات ، وكذلك ، لا شك في عدم كفاية الوسائل لتحقيق الغايات. وباختصار ، فإن التأخير وعدم التوافق وعدم كفاية التدابير المتخذة يشكل إغفالاً غير قانوني من جانب الدولة.

ويطبق محاكم القضاء الإداري مثل هذه التحليلات في مجال حماية الصحة العامة والبيئة وينطوي على التزام بتدخل الدولة وحق أساسي للأفراد. لذلك، فإن تحديد مسؤولية الدولة عن عدم منع المخاطر التي تعرض لها العمال نتيجة لمادة amiante'L هو في نفس الوقت بسبب بطء رد فعل السلطات الفرنسية ، وعدم ملاءمة الإجراءات المتخذة منذ عام ١٩٧٧ فصاعدًا ([1]).

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٦١.

## المبحث الثاني

## المسئولية على أساس الضرر في إطار المناخ

غني عن القول أنه لا توجد مسؤولية دون ضرر ، أو بحد أدنى دون توافر تهديد فعلي بحدوثه ، وقد لا يكون من السهل تحديد مثل هذا الضرر.

تتنوع الأضرار التي يسببها تغير المناخ، فيمكن أن تتعلق بالضرر الذي يلحق بالأشخاص أو ممتلكاتهم ، أو الضرر الذي يلحق بالبيئة نفسها. وبالنسبة للضرر البيئي نفسه ، كانت القاعدة في فرنسا قبل عام ٢٠١٦ هي ضرورة قيام المدعي بإثبات الضرر الشخصي الذي لحق به ، وبالتالي لم يكن من الممكن تعويض الضرر البيئي الذي يلحق بالبيئة ، حيث إن الضرر الذي يلحق بالطبيعة لا يؤثر إلا بالضرورة على الأفراد ، حيث لا يوجد مالك للطيور العالقة. نتيجة التسرب النفطي الناجم عن غرق ناقلة النفط Erika في عام ١٩٩٩ ([1]).

ومع ذلك ، يُسمح بتعويض هذا النوع من الأضرار اعتبارًا من عام ٢٠١٦ ، طالما تم تحديد المسؤولين عنها. فينص قانون التنوع البيولوجي الصادر في ٨ أغسطس ٢٠١٦ على أن أي شخص مسؤول عن الضرر البيئي فإنه ملزم بتعويضه ، ويحدد النص أيضًا الأشخاص الذين يحق لهم المطالبة بالتعويض عن الأضرار ، وهو أي شخص له مصلحة في الدعوى القضائية ، ويضع إطارًا استرشاديًا عدة فئات من الأشخاص الذين لهم هذا الحق، ، بما في ذلك الجمعيات المعتمدة لحماية البيئة.

---

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٧٦.

وعلى الصعيد الدولي فقد حكمت محكمة العدل الدولية في حكم صدر مؤخرًا بأنه يجوز تعويض الضرر البيئي ([1]).

كما يمكن أن يكون الضرر القابل للتعويض محددًا ، مما يعني أنه ليست كل الأضرار قابلة للتعويض. هذا هو الحال بالنسبة للأضرار الناتجة عن انتهاك واجب العناية الواجبة وفقًا لقانون ٢٧ مارس عام ٢٠١٧. ويغطي القانون فقط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وصحة الأفراد وسلامتهم والبيئة.

وفي هذا الخصوص أصدرت المحكمة الإدارية العليا بالأردن قرارها رقم ٣٣ في الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢٠ والتي أيدت رد الطعن وتأييد الحكم المطعون فيه، بناء على أن التقرير الوارد من اللجنة الفنية لم يتضمن ما يؤكد أن المنشأة التي تم وقف نشاطها يسبب تلوث طارئ وخطير، ورجحت حماية حرية ممارسة الأنشطة الصناعية دون قيود؛ وهذا ما قرره القرار رقم ٣٦ في الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ٢٠١٩ الصادر من المحكمة الإدارية بالأردن.

وهكذا ، بالإضافة إلى ما يسمى بأخطاء القانون ، فرضت الهيئة التشريعية تعويضات تعرف باسم وهكذا قرر المشرع في القانون بما يسمى بالأضرار المسماة إلى جانب الأخطاء المسماة.

ويشكل هذا القيد انحرافا عن القواعد العامة التي تسمح بالتعويض عن أي ضرر دون أن يكون خطيرا. ومع ذلك ، تؤخذ في الاعتبار جميع عواقب هذا الضرر الجسيم، المالي وغير المالي ، كما يمكن تعويض الضرر المعنوي البحت الذي يلحق بالجمعيات التي تدافع عن البيئة ([2]).

---

1- CJI ,2 fév.2018, Costa Rica c / Nicaragua

٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٧٦.

ويمكن للأضرار التي تمس المدعين أن تتمثل في عدة طرق ، ولكن يتم المطالبة بمعظم الأضرار في دعاوى المسؤولية المناخية بتعويضات عن أضرار تتعلق بأموال المدعين ، وهي الأضرار المادية لأموال الأشخاص أو الجماعات. وقد تنتج التكاليف المتعلقة بآثار تغير المناخ عن تدابير التكيف الهيكلي ، والحماية من التأثيرات الأكثر تهديدًا مثل تآكل السواحل من ارتفاع مستويات سطح البحر ، أو التخفيف من المخاطر المرتبطة بذوبان الجليد ، كما في حالة المواطن البيروني أو اتخاذ الإجراءات التي تجعل من الممكن التعامل مع عواقب التغيرات المناخية المتطرفة ، مثل رفع أقساط التأمين ، وأخيراً الأضرار المتعلقة بحدوثها ، مثل تسونامي أو الأعاصير ، في المناطق المتضررة. كما يمكن أن ينتج الضرر أيضًا عن الجفاف والتصحر الذي نشهده في مناطق مختلفة.

وفي القضية التي أقامها المواطن البيروني ضد شركة الكهرباء الألمانية RWE، وافقت محكمة الاستئناف في Ham على مبدأ مراعاة التكاليف المرتبطة باتخاذ تدابير الحماية اللازمة نتيجة لتغير المناخ. كما تمت مناقشة أن المدعى عليه يتحمل جزءًا من تكلفة بناء سد ، أو تقليل حجم البحيرة الناتجة عن ذوبان الجليد([1]).

كما يمكن أن يكون الضرر الناجم عن تغير المناخ كبيرًا مثل اختفاء بعض الأموال، والتعدي على خدمات بيئية واقتصادية ، وحتى البيئة نفسها ، فضلاً عن الهجوم على الناس ([2]).

1- F.G. Trébulle, précité, n.30 et s

٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٧٧.

## المبحث الثالث

## علاقة بين الخطأ والضرر في إطار المناخ

المسؤولية المدنية هي التزام الشخص المسؤول عن الضرر لإصلاحه. كما تفترض المسؤولية أن الطرف المتضرر يقدم دليلاً على وجود علاقة سببية بين الضرر الذي لحق به وبين الفعل المنسوب إلى المدعى عليه. بالإضافة إلى علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، لذلك فإن العلاقة السببية هي إذن شرط لإثبات المسؤولية ([1]).

ويعتقد البعض أن العلاقة السببية هي علاوة على ذلك المعيار الفاصل بين المسؤولية المدنية والطرق الأخرى للتعويض عن الضرر الناتج عن إطلاق الصفة الاجتماعية للمخاطر ؛ لأن المسؤولية المدنية فقط تحتاج إلى إثبات وجود علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالطرف المتضرر والمدين بتعويضه عن الأضرار. ولا يمكن تحميل الأخير بالمسؤولية ، ما لم تكن هناك علاقة سببية مع الضرر الذي أحدثه وأي شك أو عدم اقتناع فإنه يؤثر على هذه العلاقة ويكون عقبة أمام القضايا المتعلقة بالمسؤولية ([2]).

وأساس القاعدة هي أنه في إطار الادعاءات البيئية ، هي أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي. والرأي السائد في فرنسا هو أن استبعاد إخلاء طرف كامل للمدعي من عبء إثبات السببية يبدو محفوفًا بالمخاطر ؛ لأن الغرض من رفع الدعاوى البيئية ليس إحداث إضطراب بين حقوق المتقاضين خلف ستار دعوى حماية البيئة ، وإنما

---

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٨١.

2- M. Bacache, Changement climatique, responsabilité civile et incertitude, Energie-environnement-Infrastructure, 2018, n. 8-9, p. 56 n.1.,

السعي على تحديث بعض القواعد الخاصة بهذه الدعوى. من أجل استعادة أفضل لقانون البيئة الموضوعي ، مع مراعاة مصالح المتقاضين ؛ لأن تطبيق القانون البيئي لا يمكن أن يكون على حساب قواعد المحاكمة العادلة. وكما يقول البعض ، إذا كانت السببية القانونية غير متوافقة مع السببية العلمية ، فلا يجوز إبطالها بشكل كامل ([1]).

ومع كل هذا، يحاول القضاء في بعض الأحيان أن يتغلب على العقبة الناشئة عن صعوبة إثبات السببية.

وليس كافياً أن يثبت المدعي السببية العامة ، وهو ما يظهر من خلال الاعتماد على الأدلة أو الإحصاءات العلمية العالمية التي يمكن أن تشرح بطريقة مجردة الضرر الذي يطالب المدعي بالتعويض عنه. وقد تم استخدام التقرير الخامس للمجموعة الدولية للخبراء حول تغير المناخ في عام ٢٠١٤ كمرجع معياري أساسي للسببية. وطبقا لما انتهى إليه التقرير فإن أكثر من نصف الزيادة في متوسط درجة حرارة سطح الأرض من عام ١٩٥١ إلى عام ٢٠١٠ يعود إلى زيادة تركيزات الغازات الدفيئة ذات الأصل البشري ، بالإضافة عوامل تغيير مشتركة مثل علف الماشية. ويرجح التقرير هذه النتيجة بشكل كبير، كما وجد التقرير أن تأثير هذه العوامل على ظواهر معينة مثل ذوبان الجليد ، وارتفاع مستوى سطح البحر العالمي ، والزيادات الحادة في هطول الأمطار في المناطق القارية يتراوح من محتمل إلى محتمل للغاية. وفي حين أن هذه الدراسات العلمية معترف بها ، إلا أنها غير منتجة في السببية القانونية ([2]).

1- C. Radé, «Causalité juridique et causalité scientifique: de la distinction à la dialectique », D. 2012, p. 116

2- Extrêmement probable

وتأسيساً على ذلك، رفضت إحدى المحاكم الألمانية مطالبة السيد Lliuya بالتعويض عن الأضرار ضد شركة كهرباء RWE؛ لعدم وجود علاقة سببية بين ممارسات الشركة والضرر المزعوم ، وذلك بالرغم من الاعتماد على تقرير الخبير المستقل Heede. الذي أثبت علميا بأن شركة الكهرباء أسهمت بنسبة ٤٧٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وتسببت في ارتفاع في كمية مياه البحيرة الجليدية بالقرب من منزله، والتي ارتفعت من ٤ ملايين متر مكعب إلى أكثر من ١٧ مليون متر مكعب بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩. وذلك بسبب أنه لا تثبت هذه العناصر السببية الشخصية للشركة المطعون ضدها.

ومن الضروري أن نلاحظ أن الاستناد إلى الأبحاث العلمية حول تغيرات المناخ لا يبدو ممكنًا حتى الآن من حيث المسؤولية المدنية لمشروع أو مشاريع محددة ، ولكن يمكن أن يوفر أساسًا للدولة للتدخل للتخفيف من تغير المناخ ومواجهته ([1]).

وهناك معوقات حقيقية في عزو الضرر إلى جهة فاعلة معينة ، لأن التغيرات المناخي هي ظاهرة عامة وحتى عالمية في طبيعتها ، وهذه مسألة معروفة جيداً في قانون البيئة أيضاً. والسببية العلمية التي ذكرناها غير كافية لتكون محل اعتبار في السببية القانونية. ووفقًا لذلك ، يجب على المدعي إثبات أن القانون العلمي الذي يلتزم به ليجد تطبيقًا واقعيًا بعبارات ملموسة في قضيته ، مما يعني أن الضرر المزعوم لم يكن ليحدث لو لم يرتكب خطأ المدعى عليه ، وهنا فقط يمكن إسناد الضرر إلى السلوك الخاطئ من جانب المدعى عليه ([2]).

١- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٨٢.
٢- د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، مرجع سابق، ص ١٨٣ وما بعدها.

لذلك ، إذا اعترفت بعض المحاكم بالإجماع العلمي حول العلاقة السببية بين الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ والآثار الضارة لهذا الطرف، غير أنه لم تحكم أي محكمة بوجود علاقة سببية قانونية بين انبعاثات معينة وتأثيرات مناخية ضارة معينة بنية إثبات المسؤولية. وبالتالي، فإن المسؤولية غير محددة قانونًا، ما لم يكن من الممكن ربط انبعاثات معينة بتأثيرات محددة.

وتنشأ مشاكل معقدة في تحديد السببية الفردية. لأن هذا الدليل يخضع بدوره لقواعد المسؤولية المدنية ، خاصة في حال كان الضرر ناتجًا عن أسباب متعددة ، أي في حالة وجود عدة أسباب يمكن أن تكون متتالية أو مجمعة. لذلك من الصعب إثبات الشرط المتعلق بالعلاقة السببية المباشرة ([1]).

أما بخصوص ظاهرة التغيرات المناخية فهي نتيجة أعمال الأفراد ومشاريع النفط والكهرباء والبناء والنقل بشكل رئيسي. كما أنه ينطوي على أسباب بشرية وطبيعية دون القدرة على تحديد النسبة المئوية للتأثير المتبادل في التسبب في الضرر ([2]).

كما أنه يتميز بالانتشار المكاني والزماني المستمر ، والذي يمكن أن يتسبب في أضرار على بعد آلاف الكيلومترات من موقع الانبعاث ، أو بعد سنوات عديدة من عملية الانبعاث ([3]). كيف، إذن ، في ضوء هذه الظروف، يمكن إثبات أن الانبعاثات التي تصدر

1- M. Bacache, Changement climatique, responsabilité civile et incertitude, précité, n. 2
2- L. Neyret, La reconnaissance de la responsabilité climatique, D., 2015, p. 2278
3- Y. Aguila, Petite typologie des actions climatiques contre l'Etat, précité: A. Van Lang, L'hypothèse d'une action en responsabilité contre l'Etat, précité

من قبل مؤسسات فردية مثل شركات النفط المدعى عليها ، تمثل واقعة سببية لظهور زيادة المياه في المحيطات وذوبان الثلوج؟ ([1]).

وتأسيساً على هذا رفضت المحكمة قضية uyaLli؛ بناءً على حقيقة أنها لم تتوصل إلى قيام علاقة سببية خطية ([2]) تربط بين الضرر المزعوم بانبعاثات الشركة المطعون ضدها ، وأن نسبة كبيرة من مصادر الانبعاث قد تسبب في حدوث فيضان في مدينة المدعي، وبالتالي، لا يمكن أن يُنسب السبب الأساسي أو الجذري إلى الشركة المطعون ضدها على وجه التحديد ([3]).

---

١- L. D'Ambrosio، responsabilité climatique des entreprises: une première analyse à partir du contentieux américain et européen، précité، n. ١٦

٢- Lien de causalité linéaire

٣- L'Etat du contentieux climatique، Sabin Centre for Climat Change Law، Revue mondiale، ٢٠١٧، p. ٢١ et ٢٢.

## الخاتمة

يعرف قانون تغير المناخ بأنه مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بمعالجة ظاهرة تغير المناخ من خلال التغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري أو تخفيفها أو تعديلها، وترجع ظاهرة تغير المناخ إلى انبعاث غازات تسمى بغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي

كما تعتبر القواعد المنظمة لموضوع المناخ، بطبيعتها، جزءًا من القانون البيئي. والقانون البيئي هو مجموعة من القواعد التي تختص بحماية البيئة، وبالتالي، فإن البيئة هي مجموعة من العوامل التي لا تستغنى عنها الحياة على الأرض، وهذه العوامل الأساسية تشكل ما يسمى بالمحيط الحيوي.

ومن أهم المصادر الدولية لتنظيم المناخ هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٢ ، وبروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٧، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥.

كما توجد قواعد موضوعية لحماية المناخ والتي تتمثل في حماية المناخ المستقر والعناية بالمناخ. وحماية التقويم البيئي وحقوق الإنسان، وانتهت المحكمة الدستورية في كولومبيا إلى الإقرار بدستورية التزام الدولة بمكافحة تغير المناخ

وفيما يتعلق بدعاوى المسؤولية التي تقام ضد الدولة ، فيستخدم القضاء مفهومًا أكثر توسعًا في تحديد معنى الخطأ، فلا يقتصر الخطأ الذي ترتكبه الإدارة على مخالفة المشروعية ، بل قد يشمل أيضًا السلوك المادي البحت، كما قد يكون الخطأ مجرد عدم اتخاذ إجراء.

وقد يشمل تقصير الدولة التنظيمات اللائحية بأكملها التي يتم تقييمها بشكل عام ، ويتم تقدير وجود الضرر بطريقة واقعية واضحة ولاحقة من شأنها أن تسهل إثبات الخطأ عدم تحرك الدولة.

**النتائج**

١- بات تغير المناخ حقيقة تؤثر في الوقت الحالي على جميع مناطق العالم دون استثناء، وأصبحت تداعيات مستويات التأثير المتوقع للغازات الدفيئة العالمية على البشر كارثية.

٢- تعد مشكلة المناخ حالة طوارئ مناخية، ويمكننا القول أن "مكافحة تغير المناخ" والتكيف معه هو أحد أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين من أجل تحقيق العدالة نحو تغير المناخ، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والأخلاقية الجديدة التي تمس العلاقة بين الأجيال.

٣- وهناك حاجة ملحة للعدالة المناخية مع تفعيل دور مهم للمواطنين والمجتمع المدني، حيث لا يمكن لهذه الهيئات أن تظل مكتوفة الأيدي في مواجهة التطلعات المناخية للسلطات الوطنية، مما دفعهم إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوقهم الأساسية في الدولة لمواجهة التقاعس المناخي من جانب الدولة، في حين أن هذه الإجراءات القانونية التي تتطلب تشريعات مناخية عادلة ينبغي أن تستهدف الشركات التي تهاجم هذه التشريعات.

٤- أدت بعض النجاحات التي تحققت في التقاضي في جميع أنحاء العالم، كما هو الحال في هولندا وكولومبيا وباكستان، إلى زيادة التقاضي في بعض البلدان التي تعاني من آثار تغير المناخ، سواء ضد الدولة أو ضد الشركات الخاصة.

٥- القانون الخاص بالمناخ يتشكل من عدد متعدد من المصادر القانونية التي يكون مضمونها مكافحة ظاهرة تغير المناخ، سواء أكانت هذه المصادر تنتسب إلى القانون الناعم، ويقصد به القواعد غير الملزمة التي تنص عليها الاتفاقيات

الدولية، أو كانت تنسب إلى القانون الجامد، وهو القواعد الملزمة المتعلقة بالعقوبات التي تشكل جزءًا من القانون الوطني.

٦- من السهل في فرنسا استنتاج أن هناك التزامًا على الدولة لمواجهة التغيرات المناخية ، وأن وجود خرق يمثل أيضًا عيبًا واضحًا. وتعود هذه النتيجة إلى حقيقة أن عمل الدولة في فرنسا في نطاق الحفاظ على المناخ محاصر بمصادر قانونية عديدة ومنها القانون الداخلي، والقانون الأوروبي، والقانون الدولي. وتظهر الأحكام الملزمة بصفة خاصة في الميثاق الدستوري للبيئة ، الذي يسمح الاحتجاج بأحكامه مباشرة أمام القضاء.

## التوصيات

### أولاً: التوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة:

١. إنشاء محكمة بيئية دولية تعنى بتسوية النزاعات البيئية على المستوى الدولي.

٢. في ظل عدم وجود وكالة دولية متخصصة لحماية البيئة، واقتصار ذلك جهازين فرعيين تابعين هما برنامج منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة ولجنة التنمية المستديمة، فلا بد من إنشاء وكالة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة بهدف حماية البيئة، وعدم الركون في ذلك للأجهزة الفرعية التابعة لها.

٣. إنشاء جدول على ذمة مؤتمر الأطراف لتحديد الدول التي لم تف بالتزاماتها الدولية في ظل الإتفاقية الإطارية لتغير المناخ، والإشارة إلى تلك الدول بوصفها دولاً مضرة بالبيئة.

**ثانياً: التوصيات المتعلقة بالتشريع الدولي**

**١- تقرير مبدأ قانوني في نظام المسؤولية المناخية يقتضي عدم سقوطها بمرور الزمان المانع من سماع الدعوى أو تبعاً للتقادم مهما طال الزمن.**

**٢- تقرير مبدأ قانوني في نظام المسؤولية المناخية يقتضي سقوط المسؤولية المناخية حال التوقف عن تلويث البيئة.**

**٣- التأكيد على ضرورة إيلاء حماية البيئة والمناخ المستقر أهمية بالغة في خطط التنمية الوطنية وإدراجها ضمن برامج التمنية المحلية.**

**ثالثاً: التوصيات المتعلقة بالتشريع الوطني**

**١. في ظل إصدار المملكة الأردنية الهاشمية نظام تغير المناخ رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩، فلا بد من الإستعاضة عن أحكام النظام المذكور بقانون ينظم الحقوق المناخية، ويستهل أحكام التشريع المناخي بقانون وليس بنظام، ومن ثم فإنه يمكن أن يستتبع لاحقاً بنظام لتفسير أحكام القانون أو تكميلها.**

**٢. يلزم تدخل المشرع بضرورة فرض الالتزام على الدولة بتحقيق نتيجة في إطار مكافحة التغيرات المناخية تتمثل بتحقيق نسبة انخفاض محددة بكميات محددة من إنبعاثات الدفيئة المسببة للإحتباس الحراري، على أن يكون ذلك محدد بمدة محددة، والتصريح عن الطريقة التي سوف يتم تحقيق النتيجة من خلالها، ويمكن الاستفادة من التجربة الفرنسية في هذا الخصوص.**

**٣. يجب أن يتناول التشريع الذي ينظم هذه الالتزامات المناخية، كيفية التعويض عن الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية، وتحديد الأشخاص المستفيدين من هذه التعويضات على وجه التحديد.**

٤- يجب أن يفرض التشريع التزام المشروعات الخاصة بالتعويضات عن الأضرار التي تحدثها، وأن يحدد جهة مختصة بتحديد النسبة التي يساهم بها المشروع في تغيرات المناخ، والنص على تحمل التعويضات بهذه النسبة.

٥- النص على إتاحة الفرصة للأفراد في تحريك الدعاوى المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تغيرات المناخ، وذلك لدفع المخاطر التي تحدث جراء تغير المناخ.

# قائمة المراجع

**أولاً: المراجع العربية:**

١. د. محمد محمد عبد اللطيف، دعاوى المناخ، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.

٢. د. غسان الجندي، القانون الدولي لحماية البيئة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤.

**ثانيًا: التشريعات العربية:**

١. قانون حماية البيئة الأردني رقم ٦ لسنة ٢٠١٧ المنشور بالجريدة الرسمية برقم ٥٤٥٥، الصفحة ٢٧٠٣، بتاريخ ١٦-٤-٢٠١٧.

٢. نظام التغير المناخي رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩.

٣. نظام تقييم الأثر البيئي لسنة ٢٠٠٥.

**ثانيًا: المراجع الأجنبية:**

1- Ch. Huglo, Réchauffement climatique, Journal spécial des sociétés, 23 juin 2018.

2- J.-M. Arbour et S. Lavallée, Droit international de l'environnement, éd. Y. Blai-Bruylant, 2006.

3- Y. Petit, Environnement, Répertoire de droit international, 2020.

4- P. Thieffry, L'accord de Paris sur le changement climatique: quelles contraintes? D. 2016.

5- L. Gay et M. Fatin-Rouge Stefanini, L'utilisation de la Constitution dans les contentieux climatiques en Europe et en Amérique du Sud, TEEL, décembre 2018.

6- C. Lepage et al, Le dérèglement climatique et l'étude d'impact, Journal Spécial des Sociétés, n. 45, 23 juin 2018.

7- M. Moliner-Dubost, Les obligations étatiques en matière de lutte contre le changement climatique, RFDA, 2019, p. 629; A. Van Lang, L'hypothèse d'une action en responsabilité contre l'Etat, RFDA ,2019.

8- M. Bacache, Changement climatique, responsabilité civile et incertitude, Energie-environnement-Infrastructure, 2018..,

9- C. Radé, «Causalité juridique et causalité scientifique: de la distinction à la dialectique », D. 2012.

10- L. Neyret, La reconnaissance de la responsabilité climatique, D., 2015.

11- Sabin Centre for Climat Change Law, L'Etat du contentieux climatique, Revue mondiale, 2017..